

وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٩٠ لسنة ٢٠١٨ « بالتفويض »

باعتماد الحساب الختامى للاتحاد العام للغرف التجارية

للعام المالى ٢٠١٦

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن

الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ بشأن

الغرف التجارية وتعديلاته ولائحته التنفيذية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن اللائحة المالية للغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفويض فى بعض

الاختصاصات بقانون الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ١٩١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

واللائحة المالية للاتحاد العام للغرف التجارية الصادر بتاريخ ٢٨/٧/٢٠٠٤ ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الاتحاد العام للغرف التجارية جلسة ٣٠/٤/٢٠١٧

باعتماد الحساب الختامى والميزانية العمومية عن العام المالى ٢٠١٦ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٣١/١٢/٢٠١٨ ؛

قـرـر:

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامي للاتحاد العام للغرف التجارية عن العام المالي ٢٠١٦ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ٢٣٣٢٧٩١٧ جنيهاً (فقط ثلاثة وعشرون مليوناً وثلاثمائة وسبعة وعشرون ألفاً وتسعمائة وسبعة عشر جنيهاً لاغير) وجملة المصروفات مبلغ ١٧٨٢١٢٩٩ جنيهاً (فقط سبعة عشر مليوناً وثمانمائة وواحد وعشرون ألفاً ومائتان وتسعة وتسعون جنيهاً لاغير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٥٥٠٦٦١٨ جنيهاً (فقط خمسة ملايين وخمسمائة وستة آلاف وستمائة وثمانية عشر جنيهاً لاغير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذي بلغ في ٢٠١٦/١٢/٣١ مبلغ ٦٧٣٩٦٠١٧,٥٣ جنيه (فقط سبعة وستون مليوناً وثلاثمائة وستة وتسعون ألفاً وسبعة عشر جنيهاً وثلاثة وخمسون قرشاً لاغير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٨/١٢/٣١

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد